وتسميته بما قيل وبالجملة فتعميم موضوع الفقه تحامل بين باطل

قوله وبالثانية على التوصيف والصفة هذا نزر قبيل العطف على معمولي

عاملين مختلفين والمجرور مقدم قال في التلويح الاحكام الشرعية

النظرية تسمى اعتقادية واصلية لكون الاجماع حجة والايمان

واصلا وبه يظهر ان ليس العلم المتعلق بالثانية على الاطلاق علم

التوحيد لان حجية الاجماع من مسائل اصول الفقه والجواب ان هذه

المسألة مشتركة بين الاصولية والمغايرة بحسب البحث بناء على

ان موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات العقايد الدينية

قوله اشهر مباحثه تشير الى ان له مباحث اخرى اما عند من يقول

بان موضوعه اعم من ذات الله فظاهر واما عند غيره فلان الصفة

المطلقة عندهم هي الصفة الذاتية الوجودية ولذا لم يعدوا مباحث

الاحوال والافعال والنبوة والامامة من مباحث الصفات

وان رجع الكل الى صفة ما على ان الامامة انما هي من الفقهيات

الا عند بعض الشيعة قوله وقد كانت الاوائل كم هيد بيانا شرف العلم

وغايته مع الاشارة الى دفع ما يقال من ان تدوين هذا العلم

العلم بدعة لم يكن في عهده ﷺ ولا في عهد الصحابة والتابعين

ولو كان له شرف وعاقبة جيدة لما اهملوه قوله لصفاتها يرجع

هذا مع ما عطف عليه متعلق بقوله مستفيض قدم عليه للاهتمام او

للاختصاص اي بسبب استفاضتهم هذه الامور لما مر تهم من

عدم الشرف والعاقبة الحميدة الا يرى انه لما ظهر الفقه في زمن

مالك رحمه الله دون في الفقه مع انه من التابعين قوله وسمعوا

ما يفيد معرفة الاحكام العملية ان قلت الفقه نفس معرفة الاحكام

لا ما يفيدها قلت المعرف ههنا هو المسائل المدلكة فانه ظالها

ووقف على ادلتها حصل له معرفة الاحكام عن ادلتها ولك ان

تقول الفقه هو علم الاحكام الكلية لا معرفة الجزئية فان علم وجوب

الصلوة مطلقا يفيد معرفة وجوب صلوة زيد وعمرو ومثلا

وقد يقال التغاير الاعتباري كاف في الافادة كما يقال علم زيد

يفيد صفة كمال واما جعل المعرف بمعنى ملكة الاستنباط

او الاستحضار فباق الكلام اعني قوله عن تدوين العلمين

وتمهيد القواعد وترتيب الابواب والفصول بأبي عنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)